إيلان سبان*

عن المغالاة في التبسيط والحساسية

ما الفرق بين نشاط لعلمانيين ضد حريديين في كفار يونا أو كريات يوفيل، بين نشاط أهالٍ أشكنازيين ضد طالبات شرقيات في عمّانوئيل، بين مطلب بالفصل ومنع سكن العرب في القدس، بين احتجاج فلسطينيين وآخرين ضد سكن مستوطنين في الشيخ جرّاح، بين مظاهرة سكان يهود ضد سكن عرب في بات يام، بين معارضة سكان يافا العرب إقامة مجمع سكّاني لعائلات متدينة-قومية فقط.
لا توجد لدي شخصيًّا إجابات واضحة على كلّ واحدة من الحالات المذكورة. أنا أميّز بين أغلبية وأقلية، بين قويّ وضعيف، بين مدافع عن نفسه ومعتدٍ، بين مطرود وطارد، وهذا يحلّ جزءًا من تخبّطاتي. لكن بعض التخبطات الأخرى تواصل التعنّت لأنه مرتبط، أيضًا، بمعايير الحكمة العمليّة. من دونها سنكون مغالين في التبسيط، ولا نملك ترف أن نكون كذلك في الوضع القاتم الراهن.
هذه، إذًا، هي النقاط التي أودّ إضافتها إلى الجدل كردّ لائق على المظاهرات الاستفزازية لليمين المتطرف في إسرائيل.
أ. العنصريون هم أيضًا بشر. حقوق الإنسان تتناول المسموح به خلافًا للائق. من حقّنا القيام بما لا يليق فعله. الممنوع هو فقط غير اللائق الذي ثبت أنه خطير فعلا. لذلك، من أجل تقييد مظاهرة العنصريين يجب على الدولة أن تثبت أن فعل التعبير لديهم يشكّل بنفسه خطرًا يتجاوز حدود المسموح به.
ب. هناك فرق بين فعل دعوة لرفض عربيّ في مكان سكن، عمل أو استجمام، وبين فعل إغلاق الباب عمليًّا في وجهه. فعل إغلاق الباب يمسّ حقوق المواطن العربي بشكل مباشر وقاسٍ، ولذلك فإنّ تقييده مشروع.
ج. هناك فرق جوهري بين أفعالنا كأفراد وبين أفعالنا كموظفي جمهور - حاخام مدينة، مثلاً. بالمناسبة، إلى أيّ حد هناك فرق في هذا السياق بين محاضر في الجامعة وبين حاخام؟ أنا ألاحظ وجود فروق، فمحاضر الجامعة ليس برجل ذي سلطة ما، بينما حتى لو كنت أنا المحاضر الذي يحرّض على العنصرية فسيكون هناك مكان لدعوتي لإجراء استيضاح لدى مؤسّسات الجامعة.
د. انعكاس شامل. القضاء يعمل بواسطة معايير معينة، وهذه المعايير هي بصفتها عامة، ومع ذلك من الصعب على المحكمة، النيابة والشرطة القيام بتشخيصات إما مفتعلة أو حساسة جدًّا من ناحية سياسية. بكلمات أخرى، من الصعب تقييد المتظاهرين العنصريين في رهط من غير تقييد المتظاهرين العرب في يافا، مثلما أنه، في موازاة ذلك، من الصعب السماح بمظاهرة يمين في أم الفحم والدفاع عنها، لكن عدم الدفاع عن مسيرة مثليّة في القدس أو مظاهرة عربية، مثلا في كتسير.
ه. أخيرًا، مسألة المنحدر الزلق. نحن نغضب حين تقوم مجموعة الأغلبية بإخافة نفسها بنفسها بواسطة ادعاء كهذا. لأنّ الأغلبية هي من تقوم غالبًا بخلق هذا المنحدر، وفي وسعها بالتالي التأثير على ظروفه. لكن، إلى أيّ حدّ علينا، نحن الضعفاء، الاستخفاف بهذا الادّعاء؟ إسرائيل تنزلق في المنحدر ونحن معها. ما يمكن التمسّك به هو حقوق الإنسان ومنظّمات المجتمع المدني وممثّلونا السياسيّون. المنظّمات والممثلون ونحن، بحاجة إلى أوسع فضاء للنشاط يمكننا تجنيده في هذه الأيام العصيبة. التسامح نحو المتظاهرين العنصريين هو إذا الضريبة الباهظة الأكبر، لكنها الأكثر ضرورة من أجل المحافظة على فضاء النشاط الضيّق أمامنا. مع ذلك، لا أتحدّث عن تسامح عديم الحدود. فحاخام صفد وأمثاله من أصحاب الوظائف الرسمية في البلاد لا يمكنهم البقاء في وظيفتهم.

* الكاتب هو محاضر في كلية الحقوق، جامعة حيفا.